

الموضوع :مبدأ الحق في السكن والمستوطنات :

إن الهدف الأول والأساسي للشرعة الدولية و لقانون حقوق الإنسان الدولي وكافة المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية هو السعي لحماية مجمل حقوق الإنسان سواء كانت فردية أم جماعية او تتعلق بالمواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و المدنية والسياسية اللازمة لكي يحيا المواطن حياة كريمة وحرّة وأمنة ومأمونة دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر مما قد يصدر عن الحكومات سواء كانت وطنية أو أجنبية أو دولة احتلال وغير الحكومات والأجهزة التابعة لهما من أية ممارسات تعسفية وانتهاكات لحقوق هؤلاء المواطنين وعلى وجه الخصوص الفقراء والذين يزيد عددهم عن مليار شخص و المجموعات المهمشة.

وشرعت كل الأديان السماوية الحق بالسكن الملائم وايضا العديد من الصكوك الدولية تعترف بالحق في سكن مناسب تصيغ هذا الحق بأنه يحق لكل فرد أن يتمتع به وهذا أمر هام، إذ أنه على الرغم من أن نصوصا أخرى تنص على الحق في سكن مناسب في سياق جماعات معينة، فإن الحق في السكن المناسب هو في النهاية حق كل طفل وامرأة ورجل في أي مكان.

ويلتزم كل من التحالف الدولي للموئل وشبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف بهدف مشترك، وهو: التطبيق الكامل للحق الإنساني في السكن الملائم: أي مكان يعيش فيه الجميع بسلام وبما يحفظ كرامتهم. وهذا أمر لم يتحقق بأي معنى، ولا يوجد مكان في العالم اقترب من تحقيقه.

ويضع التحالف الدولي للموئل الاهداف العامة واحدها:

-المطالبة بالتطبيق الكامل لحق كل إنسان في العالم في مكان آمن يضمن له العيش بسلام وبما يحفظ كرامته، والاعتراف بهذا الحق والدفاع عنه. ولكن يهودية الدولة العبرية هي الأداة التي جعلت بإمكان الدولة أن تسن القوانين الرامية إلى مصادرة أراضي العرب باعتبار أن الاستيطان اليهودي واستيعاب الهجرة هي قيم أساسية ولو تناقضت مع حقوق المواطنين غير اليهود، ومن ضمنها حقوق الملكية.

المستوطنات والسكن فيها :

لا تزال المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يعتبرها المجتمع الدولي غير مشروعة، سببا في تفاقم الصراع، بما لها من انعكاسات سلبية على ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وقد أقامت إسرائيل في الضفة الغربية أكثر من ١٣٦ مستوطنة تضم ٢٣٦ ٠٠٠ مستوطن. وهناك في قطاع غزة ١٧ مستوطنة يبلغ عدد سكانها ٧ ٠٠٠ مستوطن. ويعيش حوالي ١٨٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية المحتلة. وقد تحولت بعض المستوطنات الآن إلى مدن وقرى متكاملة، كما هو الحال في أرييل (١٧ ٠٠٠ نسمة) في الضفة الغربية، ومعاليه أدوميم (في القدس الشرقية)، التي يبلغ عدد سكانها ٢٨ ٠٠٠ نسمة.

خرق الاستيطان الحق في السكن :

يعاني ثلث سكان الضفة الغربية بسبب مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية وموارد المياه لغرض المستوطنات وإقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية الذي عجلت وتيرة بناءه خلال عام ٢٠٠٣. والمتضرر من هذه التدابير في المقام الأول هم اللاجئون والنساء والأطفال.

نشأ الاكتظاظ السكاني عن تدفقات السكان المرحلين. فبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة أتى على مساكن الفلسطينيين وإمكانات بناء المساكن في المستقبل، لا سيما حوالي المستوطنات المنشأة في رؤوس الجبال، ويبلغ حاليا عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ٣,٣ ملايين فلسطيني، ويتوقع أن يصل إجمالي السكان إلى ٤,٠ ملايين نسمة في عام ٢٠١٠، ولذلك تقدر الاحتياجات السكنية الآن وفقا للنمو الطبيعي بـ ١٥١ ٠٠٠ وحدة سكنية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، أو بـ ١٥ ٠٠٠ وحدة سكنية في السنة تقريبا. فبالإضافة إلى مصادرة الإسرائيليين لمساكن الفلسطينيين، تنبؤ الظروف الاقتصادية القاسية في ظل الإغلاق، والقدرات المؤسسية الفلسطينية الحالية (يقبل إنتاجها عن ١٠ ٠٠٠ وحدة في السنة) بعجز متزايد في مجال السكن وكثافة سكانية أكبر. فارتفاع الكثافة السكنية يشكل مصدرا لطائفة من المشاكل الأسرية، بدءا بالأمراض الجلدية ووصولاً إلى العنف المنزلي.

ولم "يجمد" بناء المستوطنات أو نموها تنفيذا لطلب اللجنة الرباعية. ولا تزال المستوطنات بمختلف أشكالها تشكل جزءا هاما من الإنفاق الحكومي الإسرائيلي، وفي عام ٢٠٠٣ ازداد معدل بناء المساكن الجديدة في المستوطنات زيادة فعلية قدرها ٣٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٣ خصصت

الحكومة الإسرائيلية ١,٩ بليون شاقل جديد لتمويل المستوطنات، بينما انخفض نشاط التعمير داخل إسرائيل إلى أدنى مستوياته لما يزيد على عقد من الزمان. وفضلا عن ذلك بلغ معدل نمو سكان المستوطنات ١٦ في المائة في ظل الحكومة الحالية مقابل ١,٨ في المائة داخل إسرائيل. وفي غزة شهدت مستوطنة كفار داروم نموا قدره ٥٢ في المائة ومنتساريم ٢٤ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي الضفة الغربية نمت مستوطنة طوبواتش بنسبة ٥٠ في المائة، وإيتزهار بنسبة ٣٠ في المائة كما نمت مستوطنات الخليل بنسبة ١٥ في المائة.

والأهم من ارتفاع عدد المستوطنين هو مساحة الأراضي المكرسة كلية للاستيطان. فالمنطقة المخططة لمستوطنة معاليه أدوميم تمتد من قرية العزارية الفلسطينية إلى ضواحي أريحا، أي أنها تغطي عرض الضفة الغربية بأكمله تقريبا في تلك الناحية. وفي عام ٢٠٠٢ كانت المناطق المخططة للاستيطان تستهلك فعلا ٤١,٩ في المائة من أراضي الضفة الغربية. وتحاط معظم المستوطنات بـ "منطقة عازلة" عرضها ٤٠٠ متر، بينما تحتل الطرق الجانبية وغيرها من الهياكل التي تربط المستوطنات ببعضها أو بإسرائيل أجزاء استراتيجية من الأراضي الفلسطينية.

وتبلغ المساحة الكلية للأراضي التي تم الاستيلاء عليها لأغراض الاستيطان أو التي صنفت كمناطق عسكرية في قطاع غزة ١٦٥,٠٤ كلم^٢، أو ٤٥ في المائة من أراضي غزة، يستفيد منها ٧ ٠٠٠ مستوطن. ويقارن ذلك بما يزيد على مليون فلسطيني يكدحون من أجل كسب أرزاقهم من الـ ٥٥ في المائة من الأراضي المتبقية. والكثافة السكانية في غزة من أعلى الكثافات السكانية في العالم، فهي تناهز ١٠٠ ضعف كثافة المستوطنين الإسرائيليين.

ولا يكتمل المستوطنون بذلك، بل يقومون بحرق الأراضي الزراعية للفلاحين ولا ننسى تسليط مجاري المستوطنات على القرى الفلسطينية المجاورة لها، وقلع أشجار الزيتون ومنعهم من قطفه بالقوة وبحمائية الجنود، والتعرض لاهالي القرى بالضرب ودهس المارين بالشوارع من الأطفال، واغراق الأسواق بالبضائع الغذائية الفاسدة .

وقد قدم اقتراح قانون يعزز منع العرب من الاستفادة مما يسمى "أراضي الدولة"، وهي التي تقوم عليها المدن والقرى اليهودية داخل الخط الأخضر. ولا حاجة للأسهاب في شرح مصدر أراضي دولة قامت على احتلال ومصادرة الأرض العربية، وقد حاول اليمين اختصار هذا النقاش في قانون ينص صراحة كالاتي: "لا يستطیع العربي السكن في مستوطنة أهلية يهودية". رفضت المستشارة القضائية للبرلمان طرح هذا النص على طاولة البرلمان باعتباره عنصرياً، وأصرّت على تغيير نص القانون إلى: "لا يعتبر تخصيص أراض

من دائرة اراضي اسرائيل لغرض اقامة مستوطنة أهلية صغيرة تمييزاً حتى لو اقتصرت اقامتها على اسكان أبناء قومية معينة". (هآرتس ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٤)
*عضو البرلمان الإسرائيلي "الكنيست"، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي -
الناصره.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً ، بخصوص وجوب حصول الفلسطينيين القاطنين إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار ، وضمن المناطق المحتلة ، على تصاريح خاصة للإقامة ، يشير ضمناً على أن العائق ليس إجراءً مؤقتاً ، وإنما هو في واقع الأمر ، تغيير للوضع القانوني للسكان المحليين ، ومن الممكن أن يتدرج حتى يصبح ضمناً لتلك المناطق بحكم الأمر الواقع وهذا فيه خرق واضح للحق في السكن المشترك للطرفين .
وخير مثال المواطن العربي خالد سواعد ابن قرية الكمانه (الواقعة ألى الشمال من سخنين) منذ ما يقارب العقدين من السنين.

بين إسرائيل وبين السلام، بين فلسطين وبين السلام، يقف، فقط، أمثال احمد ياسين وبيني ايلون من أبناء الشعبين. هؤلاء يريدون فلسطين كاملة، نظيفة من اليهود، واولئك يريدون أرض إسرائيل الكاملة، النظيفة من العرب. ٢٠ الفاً، وربما ٣٠ ألف متهور ديني وقومي، يجرون معهم عشرة ملايين إنسان إلى الهاوية.

الجميع يعرفون أنه ستقوم هنا، في نهاية الأمر، دولتان، على أساس حدود ٦٧ تقريباً، من خلال تبادل الأراضي المتفق عليه، حسب الواقع الديموغرافي، وأن القدس ستقسم إلى عاصمتين، ولن تقوم المستوطنات الإسرائيلية في قلب المناطق الفلسطينية ولن يسكن اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل.

ملحق نص قصة خالد سواعد :

المواطن العربي خالد سواعد ابن قرية الكمانة (الواقعة ألى الشمال من سخنين) منذ ما يقارب العقدين من السنين. وكما سيتضح، فأن مؤسسات التنظيم والبناء، على أختلاف مراتبها، تضع العراقيل والعقبات أمام ممارسة خالد سواعد لحق أنساني ومدني غاية في البساطة، ألا وهو أقيام ببناء مأوى له ولعائلته على أرضه التي ورثها عن أبيه وأجداده، والتي تقع ضمن المستوطنة الجماهيرية "مخمانيم". وجدير بالتأكيد على أن حالة خالد سواعد ليست يتيمة أو وحيدة، بل أنها تشكل مثالا واحدا فقط لظاهرة منتشرة في العديد من المستوطنات الجماهيرية في الجليل.

البدايات

هناك بداية لقصة خالد سواعد تعود ألى عام ١٩٤٨ وأقامة دولة إسرائيل، حيث تجاهلت مؤسسات الدولة وجود قرية الكمانة كليا منذ ذلك الحين ولغاية عام ١٩٩٥ حين تم الأعتراف بها. ولكن حتى بعد نيل الأعتراف الرسمي بالكمانة، فقد استغرق الأمر بالسلطات قرابة عقد من السنين لتبدأ بترجمة الأعتراف على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بالسماح للمواطنين ببناء بيوتهم وبتنفيذ أعمال التطوير الأساسية للبنى التحتية في القرية. ولعل أقامة المستوطنتين اليهوديتين "مخمانيم" و- "كمون" في أواسط الثمانينات، على قمة جبل الكمانة بمحاذاة القرية العربية الكمانة التي كانت قائمة قبل قيام الدولة، قد أسهمت في منح الأعتراف بالقرية العربية، وفي شق شارع معبد يمر عبر مدينة "كرميئيل" ويصل ألى قمة الجبل التي كانت معزولة عن محيطها قبل ذلك. ولا حاجة للأستفاضة في شرح معاناة الكمانة ومثيلاتها من القرى العربية غير المعترف بها في ظل التجاهل الرسمي لوجودها، حيث أنه قيل وكتب الكثير عن هذا الموضوع.

أما البداية اللاحقة، فتعود إلى عام ١٩٦١ حين ورث خالد عن أبيه المتوفى أرضه على قمة الجبل، وعليها بيتا قديما ومتواضعا تصل مساحته إلى ٤٠ مترا مربعا يفتقر، لغاية يومنا هذا، لكافة التوصيلات الحيوية (الماء والكهرباء وغيرها). ولا يزال يعيش مع أمه وعائلته في هذا البيت الذي لا يلبي الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية.

ظهور السراب وتبدده

في عام ١٩٨٤ صودق على المخطط ج٤٣٩٠١ الذي مهد لإقامة مستوطنة "مخمانيم" على قمة جبل الكمانة، بمحاذاة القرية العربية الكمانة الغربية (بالتزامن مع ذلك أقيمت أيضا مستوطنة "كمون" بمحاذاة الكمانة الشرقية). وقد شمل المخطط المذكور جزءا من أرض خالد سواعد، فصادر قسما منها للأغراض العامة، بينما منح حقوقا للبناء السكني على قسم آخر منها. ولكن،

مع "نعمة" الحصول على الحق بالبناء على أرضه فقد خلق المخطط نقمة ما زال خالد يقاسي منها لغاية يومنا هذا، وحولها أثارها تتمحور هذه الورقة. وملخص هذه النقمة يكمن في الشراكة القسرية التي فرضها المخطط بين الأرض التي يملكها خالد وبين أراضي الدولة المجاورة، بحيث يتعذر عليه إقامة أي بناء على أرضه دون موافقة وتوقيع الشريك القسري الذي فرض عليه.

ولكن خالد لم يكن يعي حجم المصاعب الكامنة والتي ستواجهه، وعاش هنيهة على أمل تحقيق حلمه وحلم عائلته ببناء بيته على أرضه. فتقدم من الوكالة اليهودية بطلب للانضمام إلى المستوطنة كمواطن فيها، ولكن طلبه رفض دون تريث. فأقدم على تقديم طلب للجنة المحلية للتنظيم والبناء "مسجاف" لأستصدار رخصة بناء بيت على جزء من أرضه، فرفض طلبه بذريعة أنه لا يتلاءم مع متطلبات المخطط الهيكلي. فقام بتقديم اعتراض للجنة اللوائية (لواء الشمال - ومركزها في الناصرة) على قرار اللجنة المحلية المذكور. إلا أن حظه مع اللجنة اللوائية لم يكن بأفضل من حظه مع اللجنة المحلية، حيث رفضت اعتراضه أليها بنفس الحجج والذرائع الواهية. وبعد هذه الجولة الأولى والمضنية من تقديم الطلبات ورفضها والاعتراض على الرفض ورد الاعتراض، أعاد خالد الكرة تلو الكرة دون طائل أو نتيجة، وما يزال على هذه الحال لغاية يومنا هذا رغم مرور ما يقارب العشرين عاما على بداية المسلسل. وأخر محطة على طريق المعاناة كانت في شهر شباط المنصرم من عام ٢٠٠٤، حين قررت اللجنة الفرعية للاعتراضات في اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء فتح الباب على مصراعيه أمام لجنة سكان مستوطنة "مخمانيم" لأعداد وتقديم مخطط جديد هدفه الأساسي منع خالد من البناء على أرضه التي تقع ضمن مسطح المستوطنة. ويعتبر هذا القرار الأخير ضربا عجيبا من ضروب الاستهتار بالقوانين والأنظمة، حيث يترتب عليه بداية حلقة أخرى من مسلسل المماطلة والتسويف. وقد بادر المركز العربي للتخطيط البديل بأعداد اعتراض على هذا القرار المستهجن، وقام عضوان عربيان في اللجنة اللوائية بتقديمه وبالمطالبة بأجراء بحث مجدد حوله.

ومن الجدير بالذكر أن محاولات خالد لاستصدار رخصة البناء لم تقتصر على التوجه للجان التنظيم فقط، بل تعدتها أيضا إلى اللجوء للقضاء ثلاث مرات خلال هذه المدة: مرتين إلى المحكمة المركزية ومرة إلى محكمة العدل العليا، ولكن لا حياة لمن تتادي. فلجان التنظيم والمؤسسات التي تقف من وراء الممارسات التي تهدف إلى هضم حق خالد متنفذة جدا واكتسبت الخبرة الكافية للتملص من استحقاقات القوانين وقرارات المحاكم وأبسط قواعد المساواة بين المواطنين

الموضوع : مبدأ الحق في السكن والاستيطان

الأهداف:

- (١) أن يتعرف الطلاب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه.
- (٢) أن يتعرف الطلاب رأي الإسلام والديانات الأخرى في مبادئ حقوق الإنسان الدولي.
- (٣) أن يقارن الطلاب بين رأي الإسلام من جهة ومبادئ القانون الدولي من جهة أخرى.
- (٤) أن يتعرف الطلاب على الممارسات الإسرائيلية ضد مساكن الشعب الفلسطيني .
- (٥) أن يتعرف الطلاب على القوانين الإسرائيلية التي تحرم الفلسطينيين من مسكنه وأرضه.
- (٦) أن يقارن الطلاب على القوانين الدولي من جهة والقوانين والممارسات الإسرائيلية من جهة أخرى.
- (٧) أن يتعرف الطلاب على الممارسات الإسرائيلية التي تعطي الحق لليهودي في الاستيطان والسكن في كل أنحاء فلسطين وتحرم الفلسطينيين في السكن أو التنقل في هذا الوطن.

الوسائل :

- (١) كتاب فيه الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
- (٢) كتب دينية تظهر حقوق الانسان في الاسلام.
- (٣) أفلام عن ممارسات اليهود ضد المساكن الفلسطينية.
- (٤) خارطة فلسطين .

الموضوع :مبدأ الحق في السكن والاستيطان .

إرشادات لتطبيق الخطه :

(١) من خلال نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيتم مناقشة هذه النصوص .

(٢) من خلال الكتب الدينية يبين في آيات قرآنية وأحاديث نبوية رأي الإسلام في حقوق الإنسان وحفظه لها.

(٣) من خلال القصص يبين الوسائل والممارسات الإسرائيلية ضد المساكن الفلسطينية وهدمها وعدم الترخيص لمن يطلب ذلك.

(٤) من خلال الأفلام نبين القوانين الإسرائيلية التي تعطي اليهودي حق التملك والاستيطان والسكن والتنقل في كل مكان وبعكس الفلسطيني تماما.

(٥) من خلال مشاهد واقعية خاصة في القدس نشاهد المضايقات الإسرائيلية على الفلسطينيين ومنعهم من البناء بشكل مستمر بالرغم من الحق الطبيعي لكل مواطن بالعيش في مسكن امن.

(٦) جمع قصص واقعية من الطلاب تدل عدم المساواة بل الحرمان من جهة والدعم المالي والمعنوي للطرف الآخر من اجل ترغيبه في الاستيطان .

(٧) مناقشة المشاكل التي يتعرض لها الفلسطيني أثناء السفر بين المدن أو إلى خارج الوطن وحرمانه من ذلك في كثير من الأحيان وتعرضه للتهديد بالحرمان من الوطن في أحيان أخرى.

التقويم :

- ١) عدد بعض مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟
- ٢) كيف تحفظ هذه المبادئ حقوق الإنسان في المسكن؟
- ٣) ما رأي الإسلام في حفظ حقوق الإنسان؟
- ٤) قارن بين رأي الإسلام وإعلان حقوق الإنسان العالمي في حفظ حقوق الإنسان؟
- ٥) ماهي القوانين الإسرائيلية التي تحرم الفلسطيني في السكن الأمان؟
- ٦) ماهي القوانين الإسرائيلية التي تعطي اليهودي الحق في الاستيطان في كل مكان.
- ٧) قارن بين التسهيلات للمستوطن من جهة والحرمان الفلسطيني من جهة أخرى في توفير السكن.
- ٨) ماهي المخالفات الإسرائيلية ضد الفلسطيني في بناء مسكنه والمخالفة لمبادئ حقوق الإنسان العالمي.
- ٩) اذكر قصص عن الممارسات الإسرائيلية ضد المساكن الفلسطينية .
- ١٠) كم عدد الطلاب في الصف الذين تعرض مسكنهم للهدم أو النسف أو التدمير.

المبحث: القضية الفلسطينية

اليوم والتاريخ:

الموضوع: مبدأ الحق في السكن والمستوطنات (على حساب الآخرين)

الصف: ١٢-١٨ سنة

الزمن (٤٥) دقيقة

الحصة:

الأهداف	الأساليب والوسائل والأنشطة والمادة التعليمية	التقويم
<p>* أن يتعرف الطلاب مبدأ حقوق الإنسان الدولي * أن يقارن بين رأي الأديان والإسلام خاصة في مبدأ حقوق الإنسان * أن يذكر الطلاب القوانين الإسرائيلية التي حرمت الفلسطيني في أرضه ومسكنه * أن يذكر القوانين التي سمحت لليهودي بالسكن في كل مكان * أن يذكر الحرمان للمواطن الفلسطيني في مسكنه</p>	<p>* الأسلوب: الحوار، المناقشة، الإلغاء، القصة * الوسائل : أفلام، شرائح، خارطة لفلسطين. * الأنشطة: من خلال المادة التعليمية يتم مناقشة ابرز قوانين حقوق الإنسان الدولية في رأي الإسلام فيها وإظهار دور الإسلام السباق في حفظ الإنسان وحقوقه من مال ونفس وعرض ودين ثم مناقشة القوانين الإسرائيلية التي حرمت الفلسطيني من مسكنه وبيته وأرضه وظروفها تحت القانون ومناقشة مقابل ذلك القوانين والممارسات المتبعة في التسهيل على اليهود في الاستيطان في كل مكان في فلسطين مع توفير الحماية والدعم المالي لهم مقابل الهدم والمصادرة للفلسطينيين.</p>	<p>* ماهي أهم بنود قانون حقوق الإنسان الدولي؟ * ماهو رأي الإسلام في حفظ حقوق الإنسان؟ * قارن ذلك بالقانون الدولي؟ * اذكر القوانين الإسرائيلية التي حرمت الفلسطيني من مسكنه وأرضه؟ * اذكر القوانين الإسرائيلية التي سمحت لليهودي بالسكن في كل مكان؟ * اذكر طرق الحرمان المتبعة ضد الفلسطيني من اليهود؟</p>